العامل المعـنوي
وموقف النحاة من صلاحيته للعمل

إعداد الدكتورة
هناء إبراهيم محمد ميلاد
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

المقدمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف الكائنات سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى ومن بهم فى كل أمر اقتدى

وبـعد .....

فهذا بحث فى العامل المعنوى، حيث احتلت العوامل بوجه عام مكانة مرموقة فى النحو العربى، وكيف لا ؟ وهى أكثر دورا وتركيب أكثر الكلام بل جملته عليها ورجوعه فى فوائده إليها .

قال عبد القاهر الجرجانى :

" فهذه مائة عامل فلا يستغنى عنها الصغير ولا الكبير ولا الوالى ولا القاضى، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها " (١)

وقد حظيت العوامل النحوية بنصيب كبير من الدراسات قديما وحديثا، وعلى الرغم مما حظى به العامل من دراسة فإنه يغلب على ظنى أنه لا يزال فى الأمر سعة ليدلى كل بدلوه ويجِد منفذا ومدخلا إليها، فلا أضر على العلم من قول القائل ما ترك لنا القدماء شيئا .

والجانب الذى أرغب أن ألج إلى العوامل من قِبله هو العامل المعنوى فى محاولة لتحديد مفهومه، وقوة عمله، وهل لا يعمل إلا الرفع كما أدعى ذلك، وكذا دعوى رجوع العوامل فى جملتها إلى كونها عوامل معنوية، وغير ذلك مما ارتبط بالعامل المعنوى من تساؤلات، فهذه التساؤلات لم يعالجها النحاة فى باب واحد أو مكان

(١) تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى صـ ٣٨ .

واحد من دراسة النحو فأكون بذلك قد أخذت بجانب من جوانب التأليف الثمانية التى نص عليها أبو حيان فقال :

" وهى التى يصنف فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء، معدوم قد اخترع، ومفترق قد جُمع، وناقص قد كُمِّل، ومجمِل قد فُصَّل، ومسهب قد هُذَّب، ومخلَّط قد رُتَّب، ومبهم قد عُيَّن وخطأ قد بُيَّن " (١)

ومما يحفزنى إلى هذه الدراسة أن النحاة قد اعتبروا العامل جزءا له اعتباراته الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات فى قوانين هى فلسفة العامل والعمل، ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء، ومنها أيضا أن بعض العوامل أقوى من بعضها الآخر، إلى غير ذلك مما ارتبط بالعامل من قواعد وقوانين، فأردت بهذا البحث الوقوف على العامل المعنوى وموقفه ومكانته من تلك القوانين .

وكان فى تقديرى أنه لابد من تمهيد أوضح فيه فكرة العامل – فى إيجاز غير مخل – بين القدامى والمحدثين، حيث إن تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية ونسبة العمل إليها هو الاتجاه الشائع، وهناك اتجاه آخر ينسب العمل إلى المتكلم خاضعا للأعراف اللغوية السائدة عند العرب .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث وتسلسل أفكاره أن يكون مكونا من :

مقدمة، تمهيد عن العامل والمعمول والعمل، فكرة العامل بين القدامى والمحدثين، أقسام العوامل

يتلو هذا التمهيد خمسة مباحث :

---

(١) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل ١١/١ .

المبحث الأول : تحديد مفهوم العامل المعنوى .

المبحث الثانى : دعوى رجوع العوامل إلى كونها معنوية .

المبحث الثالث : دعوى كونها لا تعمل إلا الرفع .

المبحث الرابع : أقسام العوامل المعنوية ونسبتها إلى قائليها وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : الابتداء .

المطلب الثانى : التجرد .

المطلب الثالث : الخلاف .

المطلب الرابع : الفاعلية .

المطلب الخامس : المفعولية .

المطلب السادس : الإضافة .

المطلب السابع : التبعية فى النعت والتوكيد وعطف البيان .

المبحث الخامس : تعقيب على ما قاله النحاة فى العامل المعنوى .

- **الخاتمة** .
- **الفهارس** .

تمهيد

أولاً : العامل والمعمول والعمل

كثيرا ما تحدثنا كتب النحو على اختلاف عصورها عن العامل النحوى وعن عمله ومعموله فهى الأركان الثلاثة التى يقوم عليها علم النحو وقد عرف ابن الحاجب العامل بقوله :

" والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى " (١)

وفسره الرضى بقوله :

" ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها وهى كالأغراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل " (٢)

وعرفه الشريف الجرجانى بقوله :

" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " (٣)

والمتأمل فى الجملة العربية يجد أن منها ما يؤثر فيما يليه فيرفع ما بعده أو ينصبه أو يجزمه أو يجره، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به وكذا سائر المفعولات والمتممات، وكالمبتدأ يرفع الخبر، وكأدوات الجزم تجزم المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء فهذا هو المؤثر أو العامل .

وعلى ذلك يمكن أن نعرف العامل بأنه ما يحدث (٤) تغييرا فى غيره .

---

(١) الكافية بشرح الرضى ٢٥/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٥/١ .

(٣) التعريفات صـ ١٨٩ .

(٤) هذا من التجوز فى اللفظ وإلا فالعامل الحقيقى هو المتكلم خاضعا للأعراف اللغوية السائدة، أما اللفظ فهو كالآلة لهذا العمل .

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله فيرفعه أو ينصبه أو يجره أو يجزمه كالفاعل والمفعول والمضاف إليه والمسبوق بحرف جر والفعل المضارع المسبوق بناصب أو جازم وغيرها، فهذا هو المتأثر أو المعمول .

فالمعمول هو ما يتأثر بالعامل لفظا أو تقديرا أو محلا .

والأثر الحاصل بين المؤثر (العامل) والمتأثر (المعمول) هو العمل ويتمثل فى الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم .

فهو النتيجة الحاصلة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثر الكلمات بهذه العوامل [١]

ثانياً : فكرة العامل بين القدامى والمحدثين

العامل ذو أهمية أساسية فى موضوعات النحو، وتكمن أهميته فى ارتباطه بصلب النحو، فلا تخلو جملة أيا كانت من عامل تسبب عنه رفع أو نصب أو جر أو جزم .

وقد حدثتنا كتب النحو على اختلاف عصورها عن العامل النحوى فهل كان هذا الحديث متفقا عليه أم كان هناك خلاف فى حقيقة هذا العامل ؟

هناك اتجاه مشهور وشائع فى كتب النحو إلى نسبة العمل إلى تلك الأفعال أو الحروف أو غيرهما مما يعمل، فيشير إلى أن الأفعال أو غيرها مما يعمل مؤثرة حقيقة، وأن أثرها هو تلك الحركات والسكنات والحروف التى تظهر على الكلمات .

نلمح ذلك فى تعريفاتهم للإعراب والمعرب وارتباط كل منهما بعامل قال ابن الحاجب :

" وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا " [١]

---

(١) جامع الدروس العربية بتصرف صـ ٥٩٦ – ٥٩٧ .

قال الرضى معلقا على نص ابن الحاجب :

" هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل " (٢)

وقال الأشمونى معرفا الإعراب :

" تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا " (٣)

وكان فى مقابلة هذا الاتجاه اتجاه آخر ينسب العمل إلى المتكلم .

فالمتكلم فى تقديره هو العامل الحقيقى الذى يرفع وينصب ويجزم ويجر .

وقد تبنى هذه الفكرة ابن مضاء فى القرن السادس الهجرى فى كتابه المشهور (الرد على النحاة)،

وقد بدأ ابن مضاء عرض فكرته عن العامل بعرض نص من نصوص سيبويه فنقل عنه :

" وإنما ذكرت ثمانية مجار (٤) لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه " (٥)

ثم عقب عليه ابن مضاء بقوله :

" فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد " (٦)

---

(١) الكافية بشرح الرضى ١٧/١ .

(٢) شرح الكافية ١٧/١ .

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤٨/١، ٤٩، قطر الندى صـ ١٩ .

(٤) يقصد مجارى أواخر الكلم .

(٥) الكتاب ١٣/١ .

(٦) الرد على النحاة صـ ٦٩ .

والذى يبدو لى بجلاء إن هؤلاء النحاة قد نسبوا إلى هذه الأفعال العمل على سبيل التجوز فى اللفظ ، مع كونه لا يخفى عليهم كون العامل الحقيقى هو المتكلم ، وقد نسب سيبويه العمل إلى المتكلم فى الكثير من نصوصه وصرح به ، ومن بين هذه النصوص على سبيل المثال قوله فى باب " الإضمار فى ليس وكان "
قال :

" فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله [1] ، فلولا أن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله فى اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما فى (إنه) " [2]

فالمتأمل فى هذا النص يجد أنه نسب العمل إلى المتكلم، وأوضح من ذلك بيانا ما ذكره فى باب " ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم "

قال : " فالنصب عربى جيد والرفع أجود – يعنى فى نحو زيد ضربته – لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول ضربت زيدا، وزيدا ضربت، ولا يعمل الفعل فى مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم ... " [3]

---

(١) أورده سيبويه شاهدا على كون اسم ليس ضمير الشأن وجملة (خلق الله مثله) فى موضوع نصب خبر عن ليس، واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢٩٦/٢، وابن هشام فى المغنى ٣٢٣/١، والصبان فى حاشيته ٢٢٧/١ على كون ليس عند الإطلاق لنفى الحال وتنفى غيره بالقرينة كما فى (ليس خلق الله مثله) فهى هنا لنفى الماضى .

(٢) الكتاب ٧٠/١ .

(٣) المرجع السابق ١ / ٨٢ ، ٨٣ .

فقد نسب سيبويه إلى المتكلم إرادة الإعمال أو عدم إرادته، وعند إرادة الإعمال لا يشغل الفعل بالعمل فى مضمر .

وعلى ذلك فهو يرى أن المعول على المتكلم فهو الذى يرفع وينصب ولكنه ليس مطلق الإرادة فى ذلك بل خاضعا للأعراف اللغوية وقد صرح ابن جنى بكون العامل الحقيقي هو المتكلم فقال :

" ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرا) فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ (الضاد والراء والباء) على صورة (فَعَل) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشئ غيره " (١)

وقد أورد ابن مضاء نص ابن الجنى السابق مؤكدا به فكرته معقبا عليه بقوله :

" أكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشئ غيره " (٢)

ومما يؤكد ما ذكرته من أن النحاة نسبوا العمل إلى الألفاظ على سبيل التجوز أن ابن جنى على الرغم من تصريحه بأن العامل فى الحقيقة هو المتكلم إلا أن المتتبع لمؤلفاته لم يجده قد التزم بذلك بل كان فيما طبقه من مؤلفات سائرا على التيار التقليدي للنحاة القائل بالعمل والمعمول ونسبة العمل إلى اللفظ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أنهم نسبوا العمل إلى العوامل على سبيل التجوز وإنما كان مقصدهم من ذلك أن اللفظ هو الآلة التي بها ينحو المتكلم نحوا معينا، ونسبوا العمل إليه لأنه كالموجد للعلامة .

---

(١) الخصائص ١/١١١ .

(٢) الرد على النحاة صـ ٦٩ .

ويؤكد ذلك أيضا ما ذكره ابن الأنبارى فى أسرار العربية وهو معاصر لابن مضاء بل مشترك معه فى سنة الميلاد ٥١٣ هـ قائلا :

" فإن قيل : فلم جعلتم التعرى عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل ؟

قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة، وإنما هى أمارات وعلامات ... "(١)

وهذا نص صريح فى أن العوامل اللفظية ليست مؤثرة حقيقة وإنما هى أمارات وعلامات .

وقال الرضى :

" فالموجد – كما ذكرنا – لهذه المعانى (٢) هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل " (٣)

هذه نظرة سريعة إلى نظرية العامل جعلتها ضمن التمهيد والتوطئة لبحثى باعتبار أن العامل المعنوى الذى هو مدار بحثى أحد هذه العوامل .

(١) أسرار العربية صـ ٦٨ .

(٢) يقصد الفاعلية والمفعولية والإضافة وما شاكلها .

(٣) شرح الكافية ٢٥/١ .

ثالثاً : أقسام العوامل

قسم النحاة العوامل إلى قسمين :

القسم الأول :

عوامل لفظية وهى المؤثرات الملفوظة وتشمل :

– أفعال – أسماء – حروف

وقد وصف النحاة الفعل من بين العوامل اللفظية بأنه أساس العمل والأصل فيه، أما غيره من العوامل فمحمول عليه أو فرع عنه، قال ابن السراج :

" اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل الذى هو حديث عنه نحو قام زيد وضرب عمرو .

وكل اسم تذكره ليزيد الفائدة بعد أن يستغنى الفعل بالاسم المرفوع الذى يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب " (١)

وقال السيوطى :

" العمل أصل فى الأفعال فرع من الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله " (٢)

وإنما اقتضت الأفعال العمل ؛ لأنها دائما طالبة لمن يقوم بها من زمان أو مكان وغير ذلك مما تطلبه الأفعال (٣)

وأما الأسماء فقد انقسمت فى موجب عملها إلى ثلاثة أقسام :

– قسم عمل بالحمل على الفعل كاسم الفاعل وما حمل عليه واسم المفعول .

---

(١) الأصول فى النحو ٥٤/١ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٨٩/١ .

(٣) يفهم ذلك من نص سيبويه فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول " ٣٤/١، ٣٥، وأوضحه السهيلى فى نتائج الفكر ٣٨٧ – ٣٨٨ .

- وقسم عمل بنيابته عن الفعل كالمصدر وأسماء الأفعال .
- وقسم عمل لتضمنه معنى الحرف كأسماء الشرط .

أما الحروف فمنها :

- ما عمل بالأصالة كحرف الجر وحروف الجزم، وعلة أصالتها فى العمل اختصاصها.
- ما عمل بالشبه أو بالحمل نحو (ما) المشبهة بليس، وإن وأخواتها وقد حملت على الفعل .

القسم الثانى من العوامل :

العوامل المعنوية وهى موضوع الدراسة فى هذا البحث .

وبعد فهذه إشارة موجزة عن تقسيم العوامل ننتقل منها إلى المبحث الأول وحديث النحاة عن مفهوم العامل المعنوى .

المبحث الأول
مفهوم العامل المعنوى

تردد ذكر العامل المعنوى فى كلام النحاة وعدوه عاملا فى عدة مواضع، فما مفهوم هذا العامل ؟

قال الشريف الجرجانى :

" العامل المعنوى : هو الذى لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب "(١)

ولم يحدد النحاة مفهوم العامل المعنوى تحديدا دقيقا، وإنما كان تعريفهم له من خلال المسألة التى عدوه عاملا فيها وتعددت أقوالهم فى تحديد مفهومه تبعا للمسألة، بل تعددت أقوالهم فى تحديده فى المسألة الواحدة، ولكنها كانت تدور فى فلك واحد سائد يرجع إلى أن العامل المعنوى ما يقابل العامل اللفظى، فالعامل اللفظى ملفوظ أو مقدر وهو فى حكم الملفوظ (٢)، والعامل المعنوى ما لا لفظ له ولا تقدير كرفع المبتدأ بالابتداء .

وقد تعددت أقوالهم فى تحديد معنى الابتداء، ولكنها كانت فى إطار عام وهو عدم وجود عامل ملفوظ.

وكذا عامل الرفع فى الفعل المضارع – وهو عامل معنوى أيضا على الصحيح – فسره بعضهم بوقوعه موقع الاسم، والبعض الآخر بتجرده من الناصب والجازم، وآخرون بمضارعته للاسم على ما سنبينه فى موضعه من البحث .

---

(١) التعريفات صـ ١٩٠، ٢٧٥ .

(٢) قال الأنبارى " والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرا موجودا، أو مقدرا فى حكم الموجود " الانصاف ١/ ٢٤٧ .

والوقوع موقع الاسم، وكذا المضارعة له، والتجرد كلها أمور معنوية لا عامل لفظى فيها .

ولعل من أهم النصوص التى توضح مفهوم العامل المعنوى ما حُكى من مناظرة بين أبى عمر الجرمى وأبى زكريا الفراء وقد نقلها الأنبارى فى الإنصاف حيث قال :

" حكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمى وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيدا ؟ فقال الجرمى : بالابتداء، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمى : هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله إذاً فقال الجرمى : لا يتمثل، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل !

فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم (زيد ضربته) لم رفعتم زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا ؛ فإنا نجعل كل واحد من الإسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعا لصاحبه .

فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى (زيد منطلق) لأن كل اسم منها مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء فى (ضربته) ففى محل نصب، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمى : أظهره، قال الفراء : لا يمكن إظهاره، قال الجرمى : فمثله، قال لا يتمثل، قال الجرمى : لقد وقعت فيما فررت منه ... " [1]

(١) الإنصاف ٤٩/١ .

وبناء على هذا النص نستطيع أن نقول إن العامل المعنوى عامل لا يظهر ولا يتمثل ولا يقدر وقد سمى معنويا بمعنى أنه ضد المحسوس فالعامل اللفظى محسوس، والعامل المعنوى بهذا المعنى غير محسوس لا يظهر ولا يتمثل .

وإنما دعانى إلى تفسير المعنوية هنا بكونها ضد الحسية أن هناك عاملا آخر يختلف عن هذا العامل أطلق عليه ابن عقيل وبعض شراح الألفية اسم العامل المعنوى، وهو عامل ملفوظ ترجع نسبته إلى المعنوية لكون العمل فيه يرجع إلى ما به من معنى الفعل، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، وحروف التمنى، والتشبيه والظرف، والجار والمجرور .

ذكره ابن عقيل فى باب الحال عند حديثه عن تقديم الحال على عاملها شارحا قول ابن مالك :

وعامل ضمن معنى الفعل لا ** حروفه مؤخرا لن يعملا

قال :

" لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى، وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة، وحروف التمنى، والتشبيه والظرف، والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة، وليت زيدا أميرا أخوك، وكأن زيدا راكبا أسد" ، وزيد فى الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى فى هذه المثل ونحوها ... " (١)

وكذا أطلق عليه الأشمونى اسم العامل المعنوى فقال :

" أو عاملا (٢) معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه " (٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠، ٢٣١ .

(٢) بالعطف على قوله : " والاحتراز بقوله صُرِّفا وأشبهت المصُرَّفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا ... أو عاملا معنويا "

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢/١٨٠ .

والعامل المعنوى بهذا المعنى عامل ملفوظ يرجع عمله إلى ما فيه من معنى الفعل ، ومن هنا جاءت نسبته إلى المعنى فقالوا : عامل معنوى .

ومن الجدير بالذكر أن المتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظ العامل المعنوى هو المعنى الأول الذى هو خلاف العامل اللفظى كالتجرد من العوامل .

يدل على ذلك تنبيههم عند الحديث عما تضمن معنى الفعل دون حروفه أنه ليس المراد به ما يقابل العامل اللفظى كالابتداء .

وكأنهم يعملون أنه عند إطلاق العامل المعنوى ينصرف الذهن إلى المعنى الأول قال الصبان :

" قوله (ما تضمن) أى لفظ تضمن، فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد " [١].

وفى حاشية الخضرى :

" ما تضمن أى لفظ تضمن، فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظى كالابتداء والتجرد، فإن ذلك لا يعمل فى الحال أصلا إذ لا يعمل إلا الرفع "[٢]

وفى منحة الجليل :

" اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى وهو شيئان : الابتداء، والتجرد من الناصب والجازم العامل فى الفعل المضارع وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضع [٣]، لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع،

---

(١) حاشية الصبان ١٨٠/٢

(٢) حاشية الخضرى ٢١٧/٢

(٣) أى الموضع الذى فيه العامل ما تضمن معنى الفعل دون حروفه

والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضا، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوى ههنا : اللفظ الذى يعمل بسبب ما تضمنه من معنى الفعل، أفلا ترى أن (تلك) وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت فى الحال لأنها متضمنة معنى أشير وهكذا ...." (١)

والعامل المعنوى بهذا المفهوم هو عامل ملفوظ رجع العمل به إلى دلالته على معنى الفعل يدل على ذلك قول الصبان والخضرى (لفظ تضمن) وكذا الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد عندما قال : " اللفظ الذى يعمل بسبب ما تضمنه من معنى الفعل "

فهذه النصوص تتطق بأنه عامل ملفوظ يرجع عمله إلى ما فيه من معنى الفعل بخلاف المفهوم الأول فهو عامل لا يظهر ولا يتمثل كما نص عليه الجرمى والفراء والمعنوية المقصودة فيه هى خلاف الحسية يؤكد ذلك قولهم :

" فإن قيل : فلم جعلتم التعرى عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل، قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة، وإنما هى أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشئ كما تكون بوجود الشئ ... "(٢)

ووجود الشئ أمر محسوس، وعدم وجوده أمر غير محسوس .

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠

(٢) أسرار العربية صـ ٦٨ .

المبحث الثانى
دعوى رجوع العوامل إلى أنها معنوية

ذكر ابن جنى فى كتابه الخصائص بابا سماه (باب مقاييس اللغة) ذكر فيه أن أوسع المقاييس هو القياس المعنوى واستدل على ذلك ثم ذكر أن العوامل اللفظية فى الحقيقة ترجع إلى كونها معنوية فقال :

" وهى ضربان [1]: أحدهما معنوى، والآخر لفظى، وهذان الضربان وإن فشوا فى هذه اللغة، فإن أقواها وأوسعها هو القياس المعنوى ؛ ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظى وهو شبه الفعل لفظا نحو أحمد ويرمع ...، والثمانية الباقية كلها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك فهذا دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرا فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا، وهل تحصل من ضرب إلا على اللفظ بالضاء والراء والباء على صورة (فعل)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم وبعضه يأتى عاريا من

(١) يقصد مقاييس اللغة ضربان .

مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ... " (١)

يؤكد ما ذكره ابن جنى فى تقديرى أن المتتبع لكتاب سيبويه يجد فيه ما ينطق بأن الارتباط والتعليق فى الحقيقة ليس بين الألفاظ بل بين معانيها، فمعنى الكلمة العاملة هو الذى يطلب الكلمة المعمولة ومن ذلك على سبيل التمثيل قوله :

" واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ؛ لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمضى، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى، وإذا قال سيذهب، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث وذلك قولك قعد شهرين وسيقعد شهرين ...

ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره، كما علم أنه قد كان ذهاب ... " (٢)

فهو يرى أن الفعل يعمل فيما له دلالة عليه فهو يدل على الحدث والزمن فعمل فيهما، واستلزم مكانا فعمل فيه، وهذا الارتباط فى الحقيقة هو ارتباط معانٍ، فهو بصيغته يطلب فاعلا ومفعولا إن كان متعديا، وجميعها (متعد ولازم) تطلب زمانا ومكانا وكل هذه الأشياء مبهمات فى الفعل حتى يأتى بعده الألفاظ تبين تلك المطلوبات المبهمة، مما جعل ارتباط الفعل بهذه الألفاظ ارتباطا وثيقا فهى التى تزيل إبهام ما يدل عليه الفعل من معان .

وقد أوضح السهيلى هذا المعنى بقوله :

---

(١) الخصائص ١/ ١١٠ .

(٢) الكتاب ٣٤/١، ٣٥ .

" الفعل لا يعمل فى الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو سرت سريعا وجاء زيد ضاحكا، لأن الحال هو صاحب الحال فى المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول فى المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دل على لفظه، لأنك إذا قلت : ضرب اقتضى هذا اللفظ : ضربا وضاربا ومضروبا ... فإن قيل : فإن الفعل لا يدل على الفاعل معينا، ولا على المفعول معينا، وإنما يدل عليهما مطلقا، لأنك إذا قلت ضرب، لم يدل على زيد بعينه، وإنما يدل على ضارب وكذلك مضروب .

فكان ينبغى أن لا يعمل حتى تقول : ضرب ضارب" مضروبا بهذا اللفظ ؛ لأن لفظ زيد لا يدل عليه الفعل ولا يقتضيه .

قلنا : الأمر كما ذكر، ولكن لا فائدة عند المخاطب فى الضارب المطلق ولا فى المفعول المطلق ؛ لأن لفظ الفعل قد تضمنها فوضع الاسم المعين مكان الاسم المطلق تبيينا له فعمل فيه الفعل، لأنه هو هو فى المعنى وليس بغيره " (١)

وإذا ثبت بهذه النصوص أن علاقة المعنى هى أقوى الروابط فهى التى استوجبت العمل، فلا يبعد ما ذكره ابن جنى من أن العوامل اللفظية ترجع فى الحقيقة إلى أنها معنوية ولكنها مصحوبة بلفظ. ومما يؤكد ذلك أن الفاعل الذى اشتهر عنه أن عامله لفظى وهو الفعل نجد من النحاة من ذكر أن عامله معنوى فهو عند بعضهم الإسناد، وعند البعض الآخر معنى الفاعلية على ما سنوضحه فى موضعه من هذا البحث ولا أعنى بذكر هذا الدخول فى تفاصيل المسألة خشية التكرار

(١) نتائج الفكر ٣٨٧ – ٣٨٨ .

والإعادة، وإنما أعرضها هنا لأصل من خلالها إلى أن أشهر العوامل اللفظية وأصلها وهو الفعل قد ادعى المعنوية بحضوره مع الفاعل .

وقد عد السيوطى فى الأشباه والنظائر العوامل المعنوية، وذكر أنها ستة أقسام شمل بها أكثر أنماط الكلام وهى :

الابتداء، عامل الرفع فى الفعل المضارع، الخلاف، عامل الفاعل، عامل المفعول، عامل التوابع من النعت والتوكيد وعطف البيان [١] .

وخلاصة الأمر كما يبدو لى أن القياس المعنوى هو أقوى المقاييس اللغوية كما قال ابن جنى، وإليه يرجع الأمر فى العمل، وهذا يقتضى إعادة النظر فى العوامل اللفظية من الناحية المعنوية، وارتباطها بألفاظ عبارتها ارتباطا معنويا استوجب لها العمل .

❁❁❁

(١) الأشباه والنظائر ٢٩١/١ – ٢٩٣ .

المبحث الثالث

دعوى كون العوامل المعنوية لا تعمل إلا الرفع

عندما عقدت العزم على دراسة العامل المعنوى استرعى انتباهى ما ادعاه بعض شراح الألفية أن العامل المعنوى لا يعمل إلا الرفع .

قال الصبان يرد قول الكوفيين فى نصب المفعول معه بالمخالفة قال :

" ومما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى، ولم يثبت النصب بالمعانى، وإنما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد " (١)

وفى حاشية الخضرى قال متحدثا عن العامل المعنوى للحال :

" قوله (تضمن) أى لفظ تضمن، فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظى كالابتداء والتجرد، فإن ذلك لا يعمل فى الحال أصلا إذ لا يعمل إلا الرفع " (٢)

وقال الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد :

" إن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى ... وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضوع (٣) ؛ لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضا " (٤)

وعلى هذا فقد حصر العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد وكأن غيرهما لا يعتد به .

وحقيقة الأمر أن العامل المعنوى قيل به فى مواضع متعددة فى الرفع وفى غير الرفع قال السيوطى :

---

(١) حاشية الصبان ١٣٦/٢ .

(٢) حاشية الخضرى ٢١٧/١ .

(٣) يقصد العامل المعنوى للحال .

(٤) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٣٠/٢ .

" العامل المعنوى قيل به فى مواضع .

أحدها : الابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح ...

الثانى : عامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى على الصحيح بل ادعى بدر الدين ابن مالك فى (تكلمه شرح التسهيل) أنه لا خلاف فيه، وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود ...

الثالث : الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل المضارع بعد (أو) وبعد (الفاء) وبعد (الواو) فى الأجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه ...

الرابع : عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية .

الخامس : عامل المعنوى – ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح[1] فى (المغنى) .

السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ... "[2]

وبناء على هذا النص يكون العامل المعنوى قيل به فى مواضع غير الرفع كالنصب فى الفعل المضارع بالخلاف، غير أن هذا العامل قوبل برفض شديد من النحاة قد يكون مرجعه إلى كونه ينسب إلى الكوفيين الذين اتسعوا فى الرواية والقياس مما كان له الأثر الأكبر فى رفض الكثير من آرائهم النحوية .

ومن غير الرفع أيضا ما قيل من نصب المفعول به بالمفعولية .

فضلا عما قيل فى التبعية بين التابع ومتبوعه فى النعت والتوكيد وعطف البيان، والتبعية تكون رفعا ونصبا وجرا كما يقتضى ذلك معنى التبعية .

---

(١) هو : منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى الشيخ تقى الدين أبوالخير المشهور بابن فلاح النحوى مات سنة ثمانين وستمائة . بغية الوعاة ٢ / ٣٠٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩١ – ٢٩٣ .

وكذا قيل عن عامل الجر فى المضاف إليه إنه الإضافة وهى عامل معنوى أيضا عمله غير الرفع على ما سنوضحه فى المبحث الرابع .

ويبدو أن رد الكثير من النحاة لهذه العوامل قد جعلهم يعدون الخلاف معها كلا خلاف كما حملهم على القول بأن العوامل المعنوية لا تعمل إلا الرفع، وسوف أعرض هذه العوامل فى المبحث التالى لنرى هل هى صالحة للعمل ؟ أم كان غيرها من العوامل اللفظية أقدر منها على العمل ؟

المبحث الرابع

أقسام العوامل المعنوية ونسبتها إلى قائليها

عد السيوطى العوامل المعنوية ستة أقسام كما مر فى المبحث السابق فضلا عما قيل عن الإسناد أنه عامل (١) أو شرط (٢) للعامل فى بعض المواضع، وما قيل من أن المضاف إليه جر بالإضافة على ما ستوضحه فى هذا المبحث وننسب كلاً إلى قائله .

المطلب الأول

الابتداء عند البصريين

الابتداء عامل معنوى نسب إلى نحاة البصرة، به ارتفع المبتدأ ، وذهب جماعة منهم إلى أنه رافع الخبر أيضا .

قال سيبويه :

" فأما الذى بنى عليه شئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء " (٣)

وقد اختلف النحاة فى تفسير هذا العامل، فمنهم من فسره بالتجرد من العوامل اللفظية كما يتضح ذلك من قول سيبويه :

" اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل عليه الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكر لك إلا أن تدعه ... " (٤)

---

(١) أسرار العربية صـ ٧٩ .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ .

(٣) الكتاب ١٢٧/٢، اللمع صـ ١٠٩، معانى القرآن للأخفش ٩/١ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣، ٢٤ .

فمضمون النص تفسير لمفهوم الابتداء عنده بأنه التعرى من العوامل اللفظية الناصبة والجارة والرافعة سوى الابتداء وفسره المبرد أيضا بالتنبيه والتعرية عن العوامل غيره فقال :

" التنبيه والتعرية عن العوامل غيره [١] وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ " [٢]

وكان أبو إسحق يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم من الإخبار عنه قال : لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ [٣]

وفسره الزجاجى بمشابهة المبتدأ للفاعل فى احتياج كل ركن من أركان الإسناد إلى الآخر فى الجملتين الأسمية والفعلية فقال :

" ومعنى الابتداء هو الذى رفع زيدا [٤] وذلك أن المبتدأ لما لم يكن له بد من خبر يتم به الكلام، ولم يكن بد للخبر من مبتدأ يسند إليه ويتعلق فأشبه المبتدأ الفاعل والفعل الذى يسند إليه ولا يستغنى عنه، كما لم يستغن المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ، فلما أشبه المبتدأ الفاعل وضارعه هذه المضارعة رفع وأعرب بإعراب الفاعل " [٥]

وكانت حجة البصريين فى كون التجرد والتعرية عامل الرفع أن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما

---

(١) يعنى غير الابتداء .

(٢) المقتضب ١٢٦/٤ .

(٣) شرح المفصل ٨٥/١ بتصرف

(٤) يقصد ما مثل به أولا (زيد قائم) .

(٥) شرح جمل الزجاجى صـ ١٣٢ .

هى أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ، كما لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر [١]

واشترط الزمخشرى للتجرد الإسناد فقال فى باب المبتدأ والخبر :

" هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجرد إخلاؤهما من العوامل ...

وإنما اشترط فى التجرد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة ؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث إن الإسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه " [٢]

ونسبه الرضى للجزولى معللا لاشتراطه الإسناد بقوله :

" وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام لفظا تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجرد أمر عدمى فلا يؤثر " [٣]

وقد اشترطه ابن هشام أيضا حيث قال :

" ويشترك النوعان [٤] فى أمرين :

أحدهما : أنهما مجردان من العوامل اللفظية .

---

(١) الإنصاف ١/ ٤٦ بتصرف .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٨٣ .

(٣) شرح الكافية ٨٨/١ .

(٤) يقصد المبتدأ الذى له خبر، والمبتدأ الذى له مرفوع أغنى عن الخبر .

والثانى : أن لهما عاملا معنويا –وهو الابتداء –ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد "[١]

ورد ابن يعيش ما احتج به البصريون فقال :

" والقول على ذلك أن التعرى لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب ؛ وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا، إذ لابد للموجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حيا كالإحراق للنار ...

قيل هذا فاسد ؛ لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعرى عامل أنه معرف للعامل؛ إذ لو زعم أنه معرف للعامل لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى ...

والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثان كان خبرا عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره " [٢]

وذهب صاحب البسيط إلى أن محيئه ليسند إليه هو الذى أوجب رفعه وهو العامل، والتعرية شرط فى العمل وليست هى العامل " [٣]

وقال ابن مالك :

" والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشئ فى اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر ، ومسند هو إلى ما يسد مسد الخبر " [٤]

---

(١) شرح شذور الذهب صـ ١٧٣ .

(٢) شرح المفصل ٨٤/١، ٨٥ بتصرف .

(٣) البسيط ٥٣٥/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٦٩/١ .

وكذا رافع الخبر أيضا الابتداء عند بعض البصريين، وعلى ذلك فهو عامل معنوى أيضا ؛ لأنه إذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره قياسا على غيره من العوامل نحو (كان) وأخواتها و(إن) وأخواتها فإنها لما عملت فى المبتدأ أعملت فى خبره ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ [١]

قال ابن يعيش :

" والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا فى المبتدأ، إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطة وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ . وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل إلا أنه كالشرط فى عمله " [٢]

رأى الكوفيين :

وكان فى مقابلة هذه الآراء البصرية فى رافع المبتدأ والخبر رأى الكوفيين الذى يقتضى أن المبتدأ والخبر ترافعا .

قال الأنبارى :

" ذهب الكوفيين إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو (زيد أخوك وعمرو غلامك) " [٣]

واحتج الكوفيون على ذلك بأمرين :

الأول : أن المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما فلما كان كل واحد منهما يقتضى صاحبه اقتضاءً واحدا عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه .

---

(١) الإنصاف ٤٤/١، ٤٦ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) الإنصاف ٤٤/١ .

الثانى :

أنه لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا فقد جاء لذلك نظائر كثيرة منها قوله تعالى ﴿ .. **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى** .. ﴾ (١)

فنصب (أيا) بـ (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أيا) فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا .(٢)

واقتفى أثرهم الرضى حيث قال عند كلامه عن أحوال الوصف مع مرفوعه من نحو أقائمان الزيدان قال :

" ويحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) (٣) والعامل فى المبتدأ الثانى تجرده من العوامل لإستاده إلى شئ آخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ؛ لأن كون كل واحد منهما عمده يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر " (٤)

وقال السيوطى معقبا على مذهب الكوفيين :

" وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندى " .(٥)

وينسب للكوفيين قول آخر فى نحو زيد ضربته أن زيد مرفوع بالذكر الذى فى الخبر لأنه على حد قولهم إن زال الضمير انتصب زيد فكان الرفع منسوبا للضمير فإن لم يكن له ذكر ترافعا .

---

(١) سورة الإسراء ١١٠ .

(٢) الإنصاف ٤٤/١، ٤٥ بتصرف .

(٣) صحيح ابن حبان ٥ / ٢٩ رقم ١٧٣٦ – ١٧٣٧ ، مسند أحمد ٢ / ٣١٢ ، مسلم ٦٣٢ فى المساجد – باب فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(٤) شرح الكافية ٨٨/١ .

(٥) همع الهوامع ٩/١ .

نسب ابن جنى هذا القول للكوفيين مرة ، وللبغداديين مرة أخرى فقال مفرقا بين القول والكلام :

" ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن عله رفع زيد، من نحو قولنا : زيد قام أخوه فقال لك : ارتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره(١) لقلت هذا قول الكوفيين " (٢)

وقال فى موضع آخر :

" ومن ذلك (٣) قول البغداديين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته . فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه، فارتفع بذلك العائد ، وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل ضربته ؟ وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله " (٤)

ونسبه السيوطى للكوفيين فقال :

" وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو : زيد ضربته ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير . فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا " (٥)

ومما يدل على أن هذا القول للكوفيين مناظرة أبى عمر الجرمى مع أبى زكريا الفراء التى سبق ذكرها فى بيان مفهوم العامل المعنوى والتى نقلها الأنبارى (٦)

---

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره .

(٢) الخصائص ١٩/١ .

(٣) أى من باب إسقاط الدليل .

(٤) الخصائص ٢٠٠/١ .

(٥) همع الهوامع ٩/١ .

(٦) الإنصاف ١/ ٤٩ .

ولم يسلم مذهب من هذه المذاهب من نقد أو اعتراض، كما أنه لم يعدم ناصرا ومؤيدا، وكان مما رد به الكوفيون رأى البصريين قولهم :

" ولا يجوز أن يقال أنا نعنى بالابتداء التعرى من العوامل اللفظية لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا " (١)

وأجاب البصريون عنه بأن وجه كونه عاملا أن العوامل ليست مؤثرة حسية وإنما هى أمارات ودلالات على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع، فإنكم تقولون (يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة) وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرى عاملا فى الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعرى عاملا فى الاسم المبتدأ " (٢)

۞۞۞

(١) الإنصاف ١/ ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ٤٩/١ .

المطلب الثانى

عامل الرفع فى الفعل المضارع

الرفع ضرب من أضرب الإعراب التى اختص بها الفعل المضارع عن قسيميه الماضى والأمر، وقد أجمع النحاة على إعراب المضارع غير أنهم اختلفوا فى عامل رفعه فكانوا على مذاهب على النحو التالى :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، سواء أكان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا قال سيبويه فى (باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء) :

" اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بنى على المبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة .

وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهو سبب دخول الرفع فيها .

وعلته أن ما عمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الأسماء، كما أن ما يعمل فى الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل فى الأسماء، وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ" [١]

وإليه ذهب المبرد [٢] وابن جنى [٣] وعليه يكون العامل فى المضارع فى حالة الرفع هو عاملاً معنويا .

---

(١) الكتاب ٣/ ٩ ، ١٠، شرح المسيرافى ٧٦/١، الإنصاف ٥٥١/٢، أسرار العربية صـ ١٣ .

(٢) المقتضب ٥/٢ .

(٣) اللمع صـ ٢٠٥ .

قال الزمخشرى مقررا ذلك :

" وهو فى الارتفاع بعامل معنوى نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ... " (١)

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأمور :

١- أنهم وجدوه يرتفع فى كل موضع صلح فيه الاسم .

٢- الفعل المضارع حين وقع موقع الاسم حل فى أقوى أحواله فأعطى أقوى حالات الإعراب وهو الرفع .

٣- أن وقوعه موقع الاسم عامل معنوى، فأشبه الابتداء الذى يعمل الرفع فى الاسم المبتدأ فعمل عمله وهو الرفع . (٢)

المذهب الثانى :

مذهب الفراء وحذاق الكوفيين – كما وصفهم ابن مالك – والأخفش من البصريين وتبعهم كثير من المتأخرين على ما سنوضحه أن المضارع ارتفع لتجرده من الناصب والجازم (٣)

واحتجوا بوجود الرفع مع عدم الناصب والجازم، وعدم الرفع مع وجودهما كما تبعهم ابن مالك أيضا حيث قال : (٤)

ارفع مضارعا إذا يجرد ** من ناصب وجازم كتسعد

والأزهرى فى التصريح .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢/٧ .

(٢) شرح السيرافى ٧٦/١، أسرار العربية صـ ١٣، الإنصاف ٥٥٢/٢، شرح الكافية ٢/ ٢٣١

(٣) شرح المفصل ١٢/٧، شرح الكافية ٢/ ٢٣١، الإنصاف ٥٥١/٢ .

(٤) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٣/٤ .

قال : " اجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نونى التوكيد والإناث كان مرفوعا كيقوم، وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو على أقوال : أصحها قولهم رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش واشار إليه الناظم بقوله

ارفع مضارعا إذا يجرد ** من ناصب وجازم كتسعد

لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج قالوا : ولهذا إذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم " (١)

قال الرضى : " ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم ... " (٢)

المذهب الثالث :

مذهب ثعلب أن ارتفاع المضارع بنفس المضارعة للاسم، نقله عنه ابن يعيش مستدركا عليه أن المضارعة هى سبب الإعراب، وأن وقوعه موقع الاسم هو مسبب الرفع فقال :

" وقد وهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم " (٣)

المذهب الرابع:

مذهب الكسائى أنه ارتفع بحروف المضارعة التى فى أوله قال الرضى :

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٩ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣١ .

(٣) شرح المفصل ٧/١٢ .

" وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة، لأنها دخلت فى أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إما الماضى وإما المصدر، ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف، فإحالته عليها أولى من حالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل " (١)

وعرض السيوطى في همع (٢) الهوا مع سبعة مذاهب فى رفع المضارع ترجع إلى ما ذكرته من المذاهب الأربعة وترجع فى الباقى منها إلى بعضها البعض فضربت عنها الذكر صفحا

ولم يسلم مذهب من هذه المذاهب من نقد أو اعتراض .

فمن الاعتراضات التى وجهت إلى المذهب الأول :

١- أنه لو كان مرفوعا لحلوله محل الاسم لكان منصوبا إذا كان الاسم منصوبا، ومجرورا إذا كان الاسم مجرورا .

٢- أنه يقع فى مواقع لا يقع فيها الاسم كما فى خبر كاد، وبعد السين وسوف وألا وهلا (٣).

ورد عنه أصحاب الرأى الأول بأن عوامل الأسماء غير عوامل الأفعال، فرافع الاسم غير رافع الفعل وكذلك ناصبه .

ورد أصحاب الرأى الثانى بأن الأصل فى خبر كاد أن يكون مفردا مشتقا ولذلك رده الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر فى قوله (٤) :

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٣١ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٧٤ .

(٣) الإنصاف ٥٥١/٢، شرح المفصل ١٣/٧، شرح الكافية ٢/ ٢٣١ .

(٤) نسبه العينى لتأبط شرا واسمه ثابت بن جابر ورواه (آيبا) وهو من قصيدة من بحر الطويل وفهم قبيلة نسبة إلى فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان شرح الشواهد للعينى ٢ / ٢٥٩ ، خزانة الأدب ٣ / ٥٤٠ وهو من شواهد شرح المفصل ٧ / ١٣ والأشمونى ٢ / ٢٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ١١٨ ، وابن عقيل ٨٥ .

فَأُبْتُ إلى فهم وما كدت آئبا ** وكم مثلها فارقتها وهى تَصْفِرُ

إلا أنه لما كانت دلالة (كاد) موضوعة للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى عدلوا عنه إلى (يفعل) لأنه أدل على مقتضى كاد ورفعوه مراعاة للأصل (١) .

واعترضى على المذهب الثانى بأمور :-

١- أن التجرد عدم والعدم لا ينسب له شئ ، لأن العدم ضد الوجود وما ليس موجود يستحيل أن يوجد غيره (٢) .

٢- أن ذلك يؤدى إلى جعل المنصوب والمجزوم قبل المرفوع ، وذلك خلاف الواقع وقد نقل الأنبارى أنه لا خلاف بين النحويين فى أن الرفع قبل النصب والجزم (٣) .

ورد الخضرى الأول بقوله :-

" ولا يرد أن التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى ؛ لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى ، ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق " (٤) .

ويرد الثانى من وجهة نظرى أن وقوعه مرفوعا للتجرد من الناصب والجازم لا يقتضى أن النصب والجزم قبل الرفع بل يقتضى أن الرفع أول أحوال المضارع ثم يكون تركيبه مع الناصب أو الجازم فيؤثران عليه بالنصب أو الجزم .

---

(١) الإنصاف٢ / ٥٥٥ .
(٢) البسيط ١ / ٣٣٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٢ .
(٣) الإنصاف٢ / ٥٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٢ .
(٤) حاشية الخضرى ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ .

واعترض على المذهب الثالث بأن حروف المضارعة أوجبت له الإعراب جملة وليس الرفع فقط .

واعترض على المذهب الرابع بأن حروف المضارعة أصبحت من بنية الكلمة ولا يقوم معنى للفعل إلا بها ، كما أن الناصب والجازم يدخل عليه فيؤثر فيه ، ولو كانت أحرف المضارعة عاملة لم يؤثر فى الفعل ناصب أو جازم ، إذ لا يدخل عامل على عامل آخر [1] .

(١) الإنصاف٢ / ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٢ .

المطلب الثالث

الخلاف أو الصرف :-

الخلاف أو الصرف عامل معنوى نسب إلى نحاة الكوفة وبخاصة الفراء ، جعلوه عاملا للنصب فى عدة مسائل .

الأولى :- الظرف الواقع خبرا فى نحو زيد أمامك وعمرو وراءك وما أشبه ذلك .

الثانية :- عامل النصب فى المفعول معه فى نحو استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة وما أشبه ذلك .

الثالثة :- نصب المضارع الواقع بعد واو المعية .

الرابعة :- المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب ستة أشياء هى :

الأمر ، النهى ، النفى ، الاستفهام ، التمنى ، العرض .

والمقصود بالخلاف هنا عدم المماثلة كما فسره ابن يعيش [1] ، أى عدم مماثلة الثانى للأول وله صور مختلفة تتضح من خلال دراسة المسائل التى قالوا فيها بالخلاف .

أولا :- **الظرف الواقع خبرا** :-

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبرا ينتصب على الخلاف فى نحو زيد أمامك ، محتجين بأن المبتدأ فى المعنى هو الخبر فإذا قلنا : زيد قائم وعمرو منطلق كان قائم هو زيد ، ومنطلق هو عمرو فإذا قلنا زيد أمامك لم يكن أمامك هو زيد كما كان قائم هو زيد ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

---

(١) شرح المفصل ١ / ٩١ .

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أن الأصل فى أمامك زيد حل أمامك زيد فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل .

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بعامل مقدر ؛ لأن الأصل فى زيد أمامك وعمرو وراءك فى أمامك ، وفى ورائك ، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (فى) ، وفى حرف جر ، وحروف الجر لابد لها من شئ تتعلق به لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ، ولو قلت (من زيد) أو (إلى عمرو) لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به فدل على أن التقدير فى قولك (زيد أمامك وعمرو وراءك) زيد استقر فى أمامك وعمرو استقر فى ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه [١] .

ورد البصريون رأى الكوفيين بأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا .

ثانياً :- **عامل النصب فى المفعول معه** :-

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه فى نحو استوى الماء والخشبة منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن فيه تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف قالوا : وهذا فاعدتنا فى الظرف نحو قولك زيد عندك [٢] .

---

(١) الإنصاف١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٤٩ بتصرف ، الإنصاف ١ / ٢٤٨ .

واستدل الكوفيون على صحة كلامهم أن الفعل (جاء) لازم وهو لا ينصب هذا النوع من الأسماء [١] .

وتعددت أقوال البصريين فى عامل النصب فيه ، فقالوا منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو .

وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولابس الخشبة وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) فى نحو (جئت معه) [٢] .

وكانت حجة البصريين فى تقديرى واهية غير مرضية فقد احتجوا بأن قالوا: " إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدى بالهمزة فى نحو (أخرجت زيداً) وكما عدى بالتضعيف نحو (خرَّجت المتاع) وكما عدى بحرف الجر نحو (خرجت به) إلا أن الواو لا تعمل لأن الواو فى الأصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع .. " [٣] .

ومقتضى النص أن الفعل اللازم تقوى بالواو فنصب ما بعدها ، فإذا كان الأمر كما زعمتم فهلا وضعتم الواو من مقويات الفعل وطريقة من طرق تعدية اللازم فى هذا الموضع .

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٨ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٤٩ ، الإنصاف ١ / ٢٤٩ .

(٣) الإنصاف ١ / ٢٤٩ .

ورد البصريون قول بعضهم البعض فردوا قول الزجاج أن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو بأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر فى عمله إليها ، فينبغى أن يعمل مع وجودها فكيف يجعل ما هو سبب فى وجود العمل سببا فى عدمه ، وهل ذلك إلا تعليق العلة على ضد المقتضى ، ولو كان ما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ، لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

كما ردوا ما ذهب إليه الأخفش من كونه ينتصب انتصاب مع بأن مع ظرف والمفعول معه ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف .

أما رد البصريين لكلمات الكوفيين بأن ما ذهبوا إليه باطل وأن هناك العطف الذى يخالف بين المعنيين من نحو ما قام زيد لكن عمرو وما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب (١) يمكن رده بأن لكن ما بعدها يخالف ما قبلها على كل حال فلا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها بخلاف الواو التى قد تجمع الثانى مع الأول فى الحكم إن كانت للعطف فيتبعه مشاركة فى الإعراب وفى الحكم ، أو لا تجمعه فى الحكم وحينئذ تفتقر إلى قرينة والإعراب هو أقوى القرائن فخالف ما بعدها ما قبلها فى الإعراب ليكون قرينة على المعنى المقصود .

ثالثاً :- عامل النصب فى المضارع بعد واو المعية :-

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف .

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٥٠ .

قال الفراء معرفا الصرف :-

" أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر : (١)

لاتنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله) فلذلك سمى صرفا إذ كان معطوفا ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله ، ومثله من الأسماء التى نصبتها العرب وهى معطوفة على مرفوع قولهم : لو تركت والأسد لأكلك ، ولو خليت ورأيك لضللت لما لم يحسن فى الثانى أن تقول : لو تركت وترك رأيك لضللت ، تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث فى الذى قبله " .(٢)

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن (٣) ، وذهب أبو عمر الجرحى إلى أن الواو هى الناصبة بنفسها (٤) ، لأنها خرجت من باب العطف واحتج البصريون بأن الأصل فى الواو ألا تعمل لأنها حرف عطف وحروف العطف لا تختص فحقها ألا تعمل ، لكنهم لما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول حُوَّل المعنى حول إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل (٥) .

---

(١) نسبه العينى لأبى الأسود الدؤلى ، وخطَّأ من نسبه إلى الأخطل وحكى أبو عبيدة أنه للمتوكل الكتانى ، والبيت من بحر الكامل . شرح الشواهد للعينى ٨٢٢ .

(٢) معانى القرآن للفراء ١ / ٣٤ .

(٣) استشهد سيبويه بالبيت ثم قال : " فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى وإنما أراد لا يجتمعن النهى والإتيان فصار تأتى على إضمار أن " الكتاب ٣ / ٤٢ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ٢١ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٥٥٦ بتصرف .

وقد أبطل المبرد ما ذهب إليه الجرمى بأنها لو كانت ناصبة بنفسها لكانت كـ (أنْ) وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن [1] .

وقد أجاب البصريون عما قاله الكوفيون بما لا يختلف عن المسألتين السابقتين بأن المخالفة لا تصلح أن تكون موجبا للنصب بل هى موجبة لتقدير أنْ .

رابعًا :- **عامل نصب المضارع بعد فاء السببية** :-

ذهب الكوفيون إلى أن المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الأمر ، النهى ، النفى ، الاستفهام ، التمنى ، العرض ينتصب بالخلاف .

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب الجرحى إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت من باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيين .

والكلام على هذه المسألة كالكلام على سابقتها إذ ماء الكلاميين من معين واحد مما يغنى عن إعادته .

❁❁❁

(١) شرح المفصل ٧ / ٢١ .

المطلب الرابع

عامل الفاعل :-

جمهور النحويين على أن العامل فى الفاعل المسند إليه من فعل أو شبهه ، لأنه طالب له وعلى ذلك فالعامل لفظى كما يرون ولكن ابن جنى ألمح فى الخصائص إلى أن عامل الفاعل معنوى .

وذلك بدعوى رجوع العوامل إلى كونها معنوية فقال :-

" ومثله [١] اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية " [٢] .

ويرى ابن الأنبارى أنه مرفوع بالإسناد فقال :-

" فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنه أحدث فعلا على الحقيقة ، والذى يدل على ذلك أنه يرتفع فى النفى كما يرتفع فى الإيجاب تقول : (ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو) فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبته له نحو : (قام زيد ، وذهب عمرو) وأشباه ذلك " [٣] .

وعلى ذلك فالعامل عنده معنوى أيضاً وهو إسناد الفعل للفاعل سواء أكان على سبيل الإيجاب أم على سبيل النفى .

ونسب ابن الأنبارى إلى خلف الأحمر القول بأن الفاعل مرفوع بالفاعلية ورده بقوله :

---

(١) أى مثل الأول فى كون القياس المعنوى فيه أوسع من القياس اللفظى .

(٢) الخصائص ١ / ١١٠ .

(٣) أسرار العربية صـ ٧٩ .

" وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو (ضُرب زيد) لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم فى نحو (مات زيد) لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية ، وارتفع فى نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية ؛ دل على فساد ما ذهب إليه " (١) .

ونسب إليه الرضى القول بأنه مرفوع بالإسناد (٢) ونسبه السيوطى لهشام (٣) .

والإسناد معناه النسبة فهو عامل معنوى ، ورده ابن يعيش بأنه غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظى (٤) .

ذكر ابن يعيش أنه لا خلاف فى أن عامل الفاعل لفظى والخلاف موجود .

وسوى العلامة أبو النجا بين رفعه بالفعل ورفعه بالإسناد فقال :

" والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من فعل وشبهه أو الإسناد " (٥) .

❁❁❁

(١) الإنصاف ١ / ٨١ ونسبه إليه السيوطى أيضا همع الهوامع ١ / ٢٥٤ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٧١ .

(٣) همع الهوامع ١ / ٢٥٤ وقد ذكر السيوطى فى المسألة خمسة أقوال يرجع بعضها إلى البعض .

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) حاشية أبى النجا على شرح خالد الأزهرى للاجرومية صـ ٥٣ .

المطلب الخامس

عامل المفعول به :-

عد السيوطى القسم الخامس من الأقسام التى قيل فيها بمعنوية العامل : العامل فى المفعول به ، وأرجع هذا القول إلى خلف الأحمر (١) .

ومسألة عامل النصب فى المفعول به مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول ما تقدمه من فعل أو شبهه .

بينما ذهب الكوفيون إلى أن العامل الفعل والفاعل جميعا وهذا القول نسبه الرضى إلى الفراء فقال :

" وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه .. وقال الفراء هو الفعل والفاعل " (٢) .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الفاعل ، وهذا القول نسبه الأنبارى إلى هشام بن معاوية صاحب الكسائى فقال :

" وذهب بعضهم (٣) إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائى على أنك إذا قلت " ظننت زيدا قائما " تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن " (٤) .

وكذلك نسبه إليه الرضى (٥) وعلى هذين القولين فالعامل لفظى .

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ .
(٢) شرح الكافية ١ / ١٢٨ .
(٣) يقصد بعض الكوفيين .
(٤) الإنصاف ١ / ٧٨ ، ٧٩ .
(٥) شرح الكافية ١ / ١٢٨ .

ذهب خلف الأحمر من الكوفيين[١] إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية[٢] وعليه فالعامل معنوى .

وكانت حجة البصريين فى كون الفعل هو العامل أن الفعل له تأثير فى العمل أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل لأنه اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله من الإسمية فوجب ألا يكون له تأثير فى العمل .

بينما احتج الكوفيون بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد ولا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل فصار منصوبا بهما كما قلتم فى الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان فى الخبر ، لأنه لا يقع إلا بعدهما ولو كان الفعل هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يلبه ولا يجوز أن يفصل بينهما .

ورده البصريون بنحو إن فى الدار لزيد وقوله تعالى ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ..**﴾ [٣]، ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ..**﴾ [٤] فنصب الاسم بإن وإن لم يلها ، وإذا لم يلزم ذلك

---

(١) هكذا نص عليه الأنبارى بنسبته إلى الكوفين ونص فى كشوف الظنون ٣٤٨/٥ على أنه بصرى فقال : " خلف بن حيان أبو محرز البصرى المعروف بخلف الأحمر توفى سنة ثمانين ومائة وكذا، هكذا نص عليه الأنبارى إلى الكوفيين ، ونص فى كشف الظنون ٣٤٨/٥ على أنه بصرى قال : " خلف بن حيان أبو محرز البصرى المعروف بخلف الأحمر توفى ثمانيين ومائة وكذا نسبه السيوطي فى البغية إلى البصريين قال : خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبى بردة كان راوية ثقة وعلامة ، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه حتى قيل هم فعلم الأصمعي ... وكان الأخفش يقول لم يدرك أحد أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي ، مات فى حدود الثمانين ومائة بغية الوعاة ٥٥٤/١ .

(٢) الإنصاف ١ / ٧٩ ، شرح الكافية ١ / ١٢٨ ، الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ .

(٣) البقرة ٢٨٤ .

(٤) المزمل ١٢ .

فى الحرف وهو أضعف من الفعل فلإن لا يلزم ذلك فى الفعل – وهو أقوى – كان أولى [١] .

ورد البصريون قول خلف الأحمر بأنه ظاهر الفساد ولأنه لو كان كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو (ضُرب زيد) لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم فى نحو (مات زيد) لوجود معنى المفعولية فلما لم يكن ذلك دل على فساد ما ذهب إليه وقد رده الرضى ضمنا عند حديثه عن قول ابن الحاجب فى تعريف العامل : (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى) .

قال الرضى :-

" ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرفى بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها وهى كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم " [٢] .

وقال فى موضع آخر :-

" وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع أى المفاعلية والمعنى المقتضى للنصب أى المفعولية " [٣] .

(١) الإنصاف ١ / ٧٩ – ٨١ بتصرف .
(٢) شرح الكافية ١ / ٢٥ .
(٣) المرجع السابق ١ / ١٢٨ .

المطلب السادس

الإضافة :

الإضافة عامل معنوى به يجر المضاف إليه ذهب إليه السهيلى تبعا للأخفش وأبو حيان فى النكت الحسان (١) .

والإضافة نسبه بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا (٢) .

واختلف فى عامل الجر فى المضاف إليه على النحو التالى :-

أولاً :- مذهب سيبويه :-

ذهب سيبويه إلى أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، واحتج له ابن الربيع بأن المضاف هو الطالب للمضاف إليه فلذلك عمل فيه (٣) .

قال سيبويه :-

" والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشئ ليس باسم ولا ظرف (٤) ، وبشئ يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا .. " (٥) .

ثانياً :- مذهب الزجاج :-

أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام ، وهذا المذهب يختلف عن قولهم بحرف مقدر ، يدل على ذلك ما فى التصريح حيث عد كلا منهما مذهبا مستقلا

---

(١) النكت الحسان صـ ١١٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٩٩ .

(٣) البسيط ٢ / ٨٨٦ .

(٤) يقصد المجرور بحرف جر كما مثل له سماه مضافا إليه على خلاف المشهور وكذلك فعل ابن الحاجب الكافية بشرح الرضى ١ / ٢٧٢ .

(٥) الكتاب ١ / ٤١٩ .

فقال : " يجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الأصح لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، ولا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة خلافا للسهيلى وأبى حيان فى النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن(١) الباذش " (٢) .

أورد الصبان عبارة التصريح معقبا عليها بقوله :-

" وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر " (٣) .

ثالثاً :- مذهب ابن الباذش :-

كما يتضح من نص التصريح ذهب إلى أن المضاف إليه مجرور بحرف مقدر ناب عنه المضاف وإليه ذهب الأنبارى قال :

" أما جر المضاف إليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين : بمعنى اللام وبمعنى من ، وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل فى المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر " (٤) .

وأورد الرضى وجهة النظر لمن يقدرون حرفا فقال :-

" اعلم أن بينهم خلافا فى أن العامل فى المضاف إليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فمن قال أنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر

---

(١) **هو** : على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش مولده سنة أربع وأربعين وأربعمائة ومات بغرناطة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٥ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٣٧ .

(٤) أسرار العربية صـ ٢٧٩ .

مقدرا وإن ضعف مثله وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبين به " (١) .

ثم رده الرضى على لسان من يرون أن العامل هو المضاف فقال :

" ومن قال أن عامل الجر هو المضاف وهو الأولى فإن حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا إليه حاصل له بوساطة الأول فهو الجار بنفسه " (٢) .

رابعا :- **مذهب السهيلى وأبى حيان** :-

ومقتضاه أن الإضافة هى عامل الجر فى المضاف إليه .

ورده الرضى بقوله :

" وقال بعضهم العامل معنى الإضافة وليس بشئ ؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، وإن أراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل " (٣) .

---

(١) شرح الكافية ١ / ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٢٥ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٥ .

المطلب السابع

عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان :-

هكذا نص عليها السيوطى فى القسم السادس والأخير مما قيل فيه بالعامل المعنوى ونسبه إلى الأخفش فقال :

" السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الأخفش إلى أنه معنوى وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ والفعل المضارع ذكره فى البسيط " (١) .

وحقيقة الأمر أن الكلام فى عوامل التوابع فيه تفصيل فالعامل فيما نص عليه السيوطى فى التوابع (الصفة والتوكيد وعطف البيان) فيه ثلاثة أقوال :-

الرأى الأول :-

وهو رأى سيبويه أن العامل فيها هو العامل فى المتبوع .

الرأى الثانى :-

وهو للأخفش أن العامل فيها معنوى وهو كونها تابعة .

الرأى الثالث :-

وهو لبعض النحاة أن العامل مقدر من جنس الأول .

ورجح الرضى مذهب سيبويه فقال :

" ومذهب سيبويه أولى ، لأن المنسوب إلى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجئ فى جاءنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا إلى زيد مطلقا بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة ، وكذا فى جاءنى العالم زيد ، وجاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ .

والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه ، وكان الثانى هو الأول فى المعنى كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى .

أما إذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد إلا أن الثانى ليس هو الأول معنى فلم يعمل العامل فيهما معاً " (١) .

ورد الرضى ما ذهب إليه الأخفش من كون العامل معنويا وما ذهب إليه البعض بأنه مقدر فقال :

" وجعله معنويا كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر إذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة إلى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه .

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضا فلا يصار إلى الأمر الخفى إذا أمكن العمل بالظاهر الجلى " (٢) .

أما بقية التوابع (البدل وعطف النسق) ففيها تفصيل (٣) أيضاً ولكن لم يقل أحد فيها بمعنوية العامل فإن قيل ولم لم يقل فيها الأخفش بمعنوية العامل أليست هى توابع أيضاً .

الذى يبدو لى أن البدل وعطف النسق ينتقل إليهما الإسناد الموجود قبلهما فى جملة المتبوع عن طريق التبعية .

أما غيرهما (الصفة – التوكيد – عطف البيان) فلا إسناد فيها أصلا ، وقد ورد ما يفيد هذا المعنى فى حاشية الخضرى حيث قال فى تعريف الفاعل :

---

(١) شرح الكافية ١ / ٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٣) لا يتسع لها البحث لعدم وجود عامل معنوى فيها شرح الكافية ١ / ٣٠٠ .

" قوله (مسند إليه) أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات ، أو النفى ، أو التعليق ، أو الإنشاء ، فدخل الفاعل فى (لم يضرب) .. وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى اصطلاحا مسندا إليها بل متعلقا بها ، والمتبادر الإسناد بالأصالة فخرج البدل والنسق فإن الإسناد فيها تبعى وأما باقى التوابع فلا إسناد فيها أصلا " (١) .

(١) حاشية الخضرى ١ / ١٥٨ .

المبحث الخامس

تعقيب على ما قاله النحاة فى العامل المعنوى

ناصب النحويون العامل المعنوى العداء ، وكان لهم عليه تحفظات وردود كثيرة ، ولم يتجهوا إلى القول بعمله إلا إذا ضاق بهم الحال فى العثور على عامل لفظى متأثرين فى ذلك بنظرية العامل وضرورة وجوده ، كأن يجدوا المبتدأ مرفوعا مع عدم وجود فعل يطلبه بالفاعلية ، أو فعلا مرفوعا مع عدم وجود ما يعمل فيه الرفع ، فإذا وجدوا العامل اللفظى كان ذلك حجة لهم على رد العامل المعنوى .

قال السيوطى فى رافع الفاعل :-

" الثانى [١] : رافعه الإسناد أى النسبة فيكون العامل معنويا وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظى الصالح وهو هنا موجود " [٢] .

وقد ساقهم تعذر وجود العامل اللفظى المناسب من وجهة نظر البصريين مع المبتدأ ، وعدم وجوده بوجه عام مع المضارع المرفوع إلى الاعتراف بوجود عامل رفع معنوى .

مما دعا بعض النحاة إلى القول بأن العامل المعنوى لا يعمل إلا الرفع ومع اعترافهم أن العامل المعنوى عمل الرفع فى هذين الموضعين إلا أنهم يرون أن هذا العامل المتوارى ضعيف لا يقوى على الثبات إذا داهمه عامل لفظى .

يقول ابن هشام مقارنا بين عامل المبتدأ وعامل الفاعل باعتبار أنه الفعل :-

---

(١) القول الثانى فى رافع الفاعل .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٢٥٤ .

" بدأت فى المرفوعات بالفاعل لأمرين ، أحدهما : أن عامله لفظى ، وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف المبتدأ فإن عامله معنوى وهو الابتداء ، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى ، بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوى ، تقول فى زيد قائم : (كان زيد قائما) و (إن زيدا قائم) و (ظننت زيدا قائما) ، ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى ، والأقوى مقدم على الأضعف " [١] .

واتهموا هذا العامل بالضعف بل الضعف جدا قال ابن يعيش " وأما ما ذهب إليه الكوفيون [٢] فضعيف جدا .. " [٣] .

وعد ابن يعيش الخلاف فى كون العامل لفظيا أو معنويا كلا خلاف فقال " ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظى " [٤] .

مع كون الخلاف موجود ولكن لضعف العامل المعنوى كان عنده كلا خلاف بل جعله الرضى كالشاذ النادر قال :

" وجعله [٥] معنويا كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر إذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة إلى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه " [٦] .

وبنى بعض النحاة على القول بأنه ضعيف أموراً كأن لا يعمل فى شيئين قال الأنبارى :

---

(١) شرح شذور الذهب صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .
(٢) يقصد الخلاف .
(٣) شرح المفصل ٢ / ٤٩ .
(٤) المرجع السابق ١ / ٧٤ ، ٧٥ .
(٥) يقصد عامل الجر فى المضاف إليه .
(٦) شرح الكافية ١ / ٢٩٩ .

" وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل فى المبتدأ والمبتدأ يعمل فى الخبر ، فقالوا إنما قلنا إن الابتداء يعمل فى المبتدأ ، والمبتدأ يعمل فى الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ، فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى " (١) .

وعقدت المقارنات بينه وبين العامل اللفظى ولم تنته لصالحه قال السيوطى :

" ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوى أولى " (٢) .

وعلل الرضى هذا الضعف بما ورد عن الكسائى من كون العامل خفيا فقال :-

" وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة ؛ لأنها دخلت فى أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إما الماضى وإما المصدر ، ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين والفراء " (٣) .

وكان لهذه الاعتبارات نتيجة حتمية وهى أنهم لا يتجهون إلى القول بالعامل المعنوى إلا إذا انعدم اللفظى وكلما أمكن التخريج على اللفظى رد المعنوى .

قال السيوطى :-

---

(١) الإنصاف ١ / ٤٧ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٨ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٣١ .

" قال ابن فلاح : ورد ذلك بأن العامل اللفظى مجمع عليه والمعنوى مختلف فيه والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه " (١)

وتناسى النحاة فى كل ذلك أن القياس المعنوى أقوى المقاييس وأوسعها كما نص عليه ابن جنى بقوله :

" باب فى مقاييس اللغة وهى ضربان : أحدهما معنوى والآخر لفظى وهذان الضربان وإن عما وفشوا فى هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوى .. " (٢) .

وإذا بدأنا نستعرض هذه العوامل المعنوية أمام ما حل أمامها من العوامل للفظية لنرى مدى صلاحيتها للعمل .

أولاً :- **الابتداء** :-

الذى هو عامل معنوى عند البصريين كان فى مواجهة قول الكوفيين إن المبتدأ والخبر ترافعا وهو عامل لفظى ، ومع ذلك رجُح المعنوى على اللفظى كما اتضح ذلك من خلال المسألة ، ولو كان اللفظى بزعمهم أقوى لرجح فى هذه المسألة .

ثانياً :- **رفع المضارع** :-

وكان بعامل معنوى عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى مع اختلاف تفسيرهم لعامل الرفع أهو وقوعه موقع الاسم أم تجرده من الناصب والجازم وكان ذلك فى مواجهة عامل لفظى من قبل الكسائى وهو كون العامل حروف المضارعة ، وكانت نتيجة الخلاف أن رجح المعنوى فى مقابلة اللفظى .

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ .

(٢) الخصائص ١ / ١١٠ .

ثالثاً : - **الخلاف** : -

أما الخلاف الذى قال به الكوفيون وعدوه عامل نصب فنجد أنهم ناصبوه العداء بشدة وكان لهم عليه مأخذ وردود من أبرزها :

١ – " أن تخالف المتباينين فى معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر فإعماله فى أحدهما ترجيح بلا مرجح " (١) .

ويمكن الرد على ذلك بأن الأول منهما له فضل السبق فهو على أصله فإذا أتى الثانى مخالفا له فقد نشأت المخالفة بالثانى وعدم دخوله فى الأول فكان هو أحق بالصرف هذا من جهة .

ومن جهة أخرى إذا كانت نسبة التباين بينهما واحدة كما ذكرتم فلو صرفناهما معا لم يحصل التمييز ولو صرفنا أحدهما لسئل عن علة اختصاصه بالصرف فضلا عن أن المخالفة نشأت من الثانى فكان الأولى بالصرف ، إذ للأول فضل الأولية .

٢ – إن مخالفة العجز للصدر واقعة فى أساليب كثيرة نحو ما قام زيد لكن عمرو (٢) ، ويمكن الرد بأن هذه الحروف لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها فهى أساليب جبلت على المخالفة ، أما ما نحن فيه فقد يكون للمخالفة أو لغيرها (المشاركة فى الحكم) فإذا خالف الثانى الأول فى الإعراب وصرف عنه كان ذلك دليلا وقرينة على المطلوب .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣١٣ ، الإنصاف ١ / ٢٤٧ شرح المفصل ١ / ٩١ المساعد ١ / ٢٣٦ .
(٢) الإنصاف ١ / ٢٥٠ التبيين ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، شرح التسهيل ١ / ٣١٣ .

٣- أن هذا العامل ليس مختصا بالأسماء دون الأفعال ولا بالأفعال دون الأسماء فلا يصح أن يكون عاملا لأن العامل لفظيا كان أم معنويا لابد أن يكون مختصا وهذا يعمل فى المضارع كما يعمل فى الظرف والمفعول معه (١) .

ولنا أن نقول أن علة الاختصاص ليست على إطلاقها فهناك ما يعمل مع كونه غير مختص كـ (ما) النافية تعمل عند الحجازيين رغم عدم اختصاصها .

٤- أن الخلاف عامل معنوى ولم يثبت النصب عملا لعامل معنوى (٢) ويمكن أن نقول لقد ثبت عند الكوفيين وأنتم تزعمون عدم ثباته وعلى الرغم من موقف النحاة من هذا العامل فقد استهوى بعض المعاصرين وأثار إعجابهم فعدوه من وسائل تيسير النحو (٣) .

رابعًا :- **عامل الفاعل والمفعول به** :-

أى كون الفاعل مرفوعا بالفاعلية ، وكون المفعول منصوبا بالمفعولية وهو عامل معنوى فى مقابلة عامل لفظى وهو الفعل الذى هو أصل العوامل ودعاهم إلى رفضه وجود الفعل الملفوظ ومصيرهم إلى المتفق عليه أولى من مصيرهم إلى المختلف فيه .

خامسًا :- **الإضافة** :-

وهى عامل معنوى به يجر المضاف إليه وكان هذا العامل فى مواجهة عامل لفظى وهو إما المضاف وإما حرف مقدر سواء أكان اللام أم غيرها من حروف الجر والأول عامل ملفوظ وما بعده فى حكم الملفوظ (٤) .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣١٣ .

(٢) حاشية الصبان ٢ / ١٣٦ .

(٣) مدرسة الكوفة ٢٩٧ ، الخلاف بين النحويين ١٨٦ ، ٦٤٤ .

(٤) قال الأنبارى :- المقدر فى حكم الموجود الإنصاف ١ / ٢٤٧ .

وكون العامل حرفا مقدرا رده الدنوشرى بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بدله من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر (١) فضلا عن أن عمله مضمرا شاذ

وإذا كان العامل المضاف وهو اسم فالأصل فى الأسماء ألا تعمل ولننصت إلى رد البصريين قول الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا مستدلين بعمل بعض أدوات الشرط فى مجزومها وعمل مجزومها فيها قالوا :

" إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل ، فاستحق أن يعمل ، وأماها هنا فلا خلاف أن المبتدأ أو الخبر نحو زيد أخوك اسمان باقيان على أصلهما فى الاسمية والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، فبان الفرق " (٢) .

فكيف يحكم على الاسم هناك فى المبتدأ والخبر بعدم الصلاحية للعمل ثم يقولون فى باب الإضافة هو العامل ، والذى أريد أن أصل إليه مما تقدم هو إعادة النظر فى العوامل وإفساح المجال للعوامل المعنوية التى انعقد لواء النحاة على رد معظمها واتهامها بالضعف والوهن صارفين النظر عن أن نظرية العامل التى لا ينكرها عاقل إنما قامت على للارتباط المعنوى الذى يلحقه ارتباط لفظى لا العكس .

(١) حاشية يس على التصريح ٢ / ٢٥ .
(٢) الإنصاف ١ / ٤٨ .

الخاتمة

﴿ .. الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ .. ﴾ (١)

أما وقد وصلت إلى نهاية هذا البحث فإنه يجد ربى أن أسجل أهم نتائجه فأقول :-

كان البحث بعنوان " العامل المعنوى وموقف النحاه من صلاحيته للعمل " ويتألف من خمسة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها هذه الخاتمة وكانت نتائجه على النحو التالى :-

١- **المبحث الأول** :-

تحديد مفهوم العامل المعنوى بأنه ما لا يكون للسان فيه حظ ، وما قيل فيه أنه عامل معنوى مما تضمن معنى الفعل دون حروفه هو عامل ملفوظ عمل لتضمنه معنى الفعل ، ونسب إلى المعنى على نحو يخالف الأول وهو كون العمل فيه يرجع إلى المعنى فنسب إلى المعنى من هذه الجهة .

٢- **المبحث الثانى** :-

كان من نتائجه أن علاقة العمل هى علاقة معان ودلالات بها استوجب الفعل العمل فهى أقوى الروابط ، مما يجعلنا نعيد النظر فى العوامل من الناحية المعنوية التى تستوجب العمل .

٣- **المبحث الثالث** :-

إن دعوى بعض النحويين أن العامل المعنوى لا يعمل إلا الرفع كان مرجعها إلى عدم اعتدادهم بالعوامل الأخرى ، ربما لكونها فى أكثرها تنسب إلى الكوفيين

---

(١) سورة الأعراف من الآية ٤٣ .

كالخلاف والفاعلية والمفعولية ، مع ما علم عنهم من الاتساع فى الرواية والقياس مما كان له الأثر الأكبر فى رد الكثير من آرائهم .

وحقيقة الأمر أن العامل المعنوى مقول به فى عدة مواضع غير الرفع .

٤ - **المبحث الرابع** :-

اتضح من خلال الدراسة أن العامل المعنوى قيل به فى مواضع عديدة هى :-

١ - **الابتداء** :- وهو رافع المبتدأ عند البصريين والخبر عند بعضهم .

٢ - **رافع المضارع** :- على اختلاف فى تفسيره بين البصريين والكوفيين فهو إما وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، أو تجرده من الناصب والجازم كما قال الكوفيون وكلاهما عامل معنوى .

٣ - **الخلاف** :- وهو عامل نصب ينسب للكوفيين فى أربعة مسائل

أ- نصب الظرف الواقع خبرا .

ب - نصب المفعول معه .

جـ - نصب المضارع بعد واو المعية .

ء - نصب المضارع بعد فاء السببية .

٤ - **الفاعلية** :- عامل الرفع فى الفاعل وينسب إلى خلف الأحمر .

٥ - **المفعولية** :- عامل النصب فى المفعول به وينسب إلى خلف الأحمر أيضاً .

٦ - **الإضافة** :- عامل الجر فى المضاف إليه وينسب للأخفش وأبى حيان والسهيلى .

٧ - **التبعية** :-وهى العامل فى بعض التوابع (النعت والتوكيد وعطف البيان) عند الأخفش .

٥- المبحث الخامس :-

وكان هذا المبحث تعقيبا على ما قاله النحاة فى العامل المعنوى وكان من نتائجه :

إن العامل المعنوى معترف به من قبل البصريين والكوفيين ، قال به البصريون فى رافع المبتدأ ، واتفق البصريون والكوفيون غير الكسائى على عمله الرفع فى الفعل المضارع مع اختلافهم فى تفسيره .

وغير هذين العاملين من العوامل المعنوية قوبل بالرفض والاتهام بالضعف والوهن ، وفى مقدمة هذه العوامل الخلاف مع كونه فى تقديرى صالح للعمل وكذا الإضافة والتبعية .

وقد دعا النحاة إلى رد مثل هذه العوامل ما سنوه من قوانين تنصف العامل اللفظى وتوهن العامل المعنوى بل تجعل المعنوى بالنسبة للفظى كالشاذ النادر كما قال الرضى [١] مما ترتب عليه قولهم : إن المصير إلى المتفق عليه أولى من مصيرهم إلى المختلف فيه [٢] .

ويغلب على ظنى أن العوامل المعنوية بحاجة إلى أن توضع فى الميزان مرة أخرى دون أن يكون لخفائها عامل موهن ولظهور العوامل اللفظية عامل مقوٍ ، ينظر إليها بعين الإنصاف مع الوضع فى الاعتبار أن الروابط المعنوية هى أقوى الروابط وبها استوجب الفعل العمل فى الحدث والزمان والمكان .

وبعد فهذا ما أنعم الله علىَّ ومنَّ والله أعلم بالصواب

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحثة

(١) شرح الكافية ١ / ٢٩٩ .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ .

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي مكتبة الخانجى ت د / رجب عثمان رمضان ، د / رمضان عبد التواب .
٢- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .
٣- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى دار الكتب العلمية .
٤- الأصول فى النحو لابن السراج ت د / الفتيلى مؤسسة الرسالة .
٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى دار الجيل .
٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ت / محمد محى الدين عبد الحميد .
٧- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الأشبيلى ت د / عياد الثبيتى دار الغرب الإسلامى .
٨- بغية الوعاة فى طبقات اللغوين والنحاة للسيوطي ت / محمد أبوالفضل إبراهيم – المكتبة العصرية .
٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء ت د / عبد الرحمن العثيمين دار الغرب الإسلامى .
١٠- التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل ت د / حسن هنداوى دار القلم .
١١- تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى لأحمد بن حمد بن مصطفى الفطانى / أحياء الكتب العربية عيس البابى الحلبى وشركاه .
١٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية .
١٣- التعريفات للسيد الشريف الجرجانى ت د / عبد الرحمن عميرة عالم الكتب .

١٤- حاشية العلامة أبى النجا على شرح الشيخ خالد للأجرومية مصطفى البابى الحلبى .
١٥- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل / مصطفى البابى الحلبى .
١٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية .
١٧- حاشية يس على التصريح / دار إحياء الكتب العربية .
١٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبعدداى / دار صادر .
١٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ت / محمد على النجار / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٠- الخلاف بين النحويين / الطويل / مكتبة الفيصلية .
٢١- الرد على النحاة لابن مضاء ت د / محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام .
٢٢- شرح الأشمونى على الفية ابن مالك / دار إحياء الكتب العربية .
٢٣- شرح التسهيل لابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون / هجر .
٢٤- شرح جمل الزجاجى لابن هشام الأنصارى ت د / على محسن عيسى مال الله / عالم الكتب .
٢٥- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى ت / محمد محى الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية .
٢٦- شرح الشواهد للعينى / دار إحياء الكتب العربية .
٢٧- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى ت د / رمضان عبد التواب / د/محمود فهمى حجازى / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضى / دار الكتب العلمية .

٢٩- شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش / مكتبة المتنبى .
٣٠- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ت / محمد محى الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية .
٣١- الكتاب لسيبويه ت / عبد السلام هارون / مكتبة الخانجى .
٣٢- الكافية لابن الحاجب بشرح الرضى / دار الكتب العلمية .
٣٣- اللمع فى العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى ت د / حسين محمد محمد شرف .
٣٤- مدرسة الكوفة د / مهدى المخزومى / مصطفى البابى الحلبى .
٣٥- معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش ت د / هدى محمود قراعة / مكتبة الخانجى .
٣٦- معانى القرآن للفراء / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣٧- المفصل للزمخشرى بشرح ابن يعيش / مكتبة المتنبى .
٣٨- المقتضب لأبى العباس المبرد ت / محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى .
٣٩- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محى الدين عبد الحميد / دار الطلائع .
٤٠- نتائج الفكر فى النحو / للسهيلى ت د / محمد البنا دار الرياض .
٤١- النكت الحسان لأبى حيان الأندلس ت د / الفيتلى / مؤسسة الرسالة .
٤٢- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى ت د/عبدالعال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة .